تمهيد:

تشكل سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية اليوم حقلا فرعيا متميزا في العلوم الاجتماعية وتقاطع فيه العلوم السياسية وعلوم الاجتماع والتاريخ الحديث والمعاصر وهو حقل له دراساته وحداته المتخصصة داخل الروابط المهنية العلوم السياسية وعلم الاجتماع، وقد تبلور هذا الفرع البحثي في فرنسا حديثا نسبيا منذ ما يقارب من عشرين عاما وفي حين تعود بدايته في الولايات المتحدة إلى أوائل السبعينات من القرن العشرين، يبد أن هذا التاريخ القصير لم يحل دون التطور السريع والمثمر للدراسات عن الحركات الاجتماعية باللغة الفرنسية التي اتسمت بتنوع بالغ من حيث المواضيع التي تناولها أو الرؤى النظرية التي طرحتها.

لقد بدأ استخدام مصطلح الحركات الاجتماعية الجديدة لوصف حركات وتحركات بعض جماعات السكان والفئات الاجتماعية في أوروبا عقب حركة الشباب والطلبة سنة 1968، حيث رفعت هذه الحركات شعارات ومطالب سياسية أغلبها يهدف إلى الدفاع عن البيئة، ونزع السلاح، وتحرير المرأة ... الخ، ثم انتقلت هذه الظاهرة بعد ذلك إلى بلدان العامل الثالث بصفة عامة وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة، وأخرياً انتشرت هذه الحركات، وترسخت جذورها على نحو ملحوظ فى آسيا.

1- تعريف الحركات الاجتماعية:

يمكن تعريف الحركة الاجتماعية le mouvement social بأنها "ذلك الجهد الموحد والمتصل الذي تقوم به مجموعة من الأفراد لتحقيق غاية معينة أو مجموعة أهداف مشتركة بين أعضائها"، وقد يكون معناها أكثر تحديدا ليدل على الجهد الذي يتجه نحو تعديل أو استبدال أو هدم نظام اجتماعي قائم و من بين أشهر المحاولات لتعريف و تحديد مفهوم الحركات الاجتماعية يمكن ذكر محاولـــــة لورانز فان شتايـــن Lorenz VEN Stein في كتابه الشهير تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1789على 1850 الذي تم نشره لأول مرة سنة 1850 أين استخدم مفهوم الحركة الاجتماعية للإشارة متفقاً إلى محاولات البروليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية، في ذلك وإلى حد كبير مع كارل ماركس، كما قدم بليمر blumer تعريفا للحركات الاجتماعية على أنها "عبارة عن مشروع جماعي لتثبيت دعائم نظام جديد في الحياة، وهي تعبر أساساً عن حالة من القلق، وتستمد بواعث قوتها من عدم الرضا عن الحالة السائدة، ومن الرغبات والآمال التي تصبو إلى تحقيق نظام جديد، وكلما نمت الحركة الاجتماعية اكتسبت شكلا أكثر تنظيماً واتسمت بتقاليد مميزة، كما تتميز بقيادات مستقـــرة وتندرج في الوظائف وتتحدد قيمها وقواعدها الاجتماعية أكثر".

ومن بين أبرز وأهم المحاولات الحديثة لتعريف الحركات الاجتماعية يمكن الإشارة إلى الدراسة التي قام بها رودولف هيبرل heberle rodholf تحت عنوان الحركات الاجتماعية –مدخل إلى علم الاجتماع السياسي- إذ كان الهدف الذي يسعى إليه هو تطوير نظرية علمية مقارنة عن الحركات الاجتماعية من خلال الإطار الشامل لعلم الاجتماع العام، وهي

القضية التي آمن بها هيبرل والتي مؤداها أن الخاصية المميزة للحركة الاجتماعية هي أنها تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في النظام الاجتماعي العـام لاسيما في مجالات توزيع الثروة وعلاقات العمل، لكنه رفض تصور شتاين للحركة الاجتماعية على أساس أنها حركة للبروليتاريا في المجتمعات الصناعية، ومن ثم وسع هيبرل من مفهوم الحركة الاجتماعية لتشمل حركات الفالحين والحركات الوطنية والفاشية، كما تصور الحركة الاجتماعية بوصفها "ذات ارتباط بنوع معين من الجماعات الاجتماعية ذات البناء الخاص وعلى الرغم من أن هذه الحركة قد تتضمن أعضاء من جماعات رسمية فإن الحركات ذاتها لا تعني جماعات منظمة" بينما درس بول ويلكنسون Wilkinson Paul الحركات الاجتماعية في كتابه الحركة الاجتماعية 1971 وطور من خلاله تعريفاً للحركة الاجتماعية على أساس أنه يقوم على تصور متداخل بين فروع المعرفة العلمية فيستفيد من محاولات المؤرخين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع والانتروبولوجيا والعلوم السياسية وعلماء النفس، وفي ظل ذلك وضح أن الحركة الاجتماعية هي: حركة جمعية مقصودة لإحداث تغيير في أي اتجاه وبأية وسيلة ولا يستبعد من هذا المفهوم الحركات العنيفة غير القانونية والثورات التي تعدل من بناء المجتمع، وبناء على هذا تختلف الحركات الاجتماعية عن الحركات التاريخية فالتزام الحركة الاجتماعية بالتغيير والتنظيم الذي يميزها إنما يرتكز على الإرادة الواعية والالتزام المعياري بأهداف ومعتقدات الحركة والمشاركة الايجابية من جانب أعضائها.

من مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن الحركات الاجتماعية **جهود جماعية مقصودة لأفراد ذوي أهداف محددة يسعون إلى تحقيقها بمقاربة جماعية**.

ولا بد من الإشارة إلى أن سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية تدين نظريا ومنهجيا للكثير من المفكرين والباحثين من مشارب وتوجهات معرفية متنوعة، ويمكن التمييز في تاريخ هذه السوسيولوجيا بين ثلاث مراحل مهمة:

– الأولى هي مرحلة ما قبل عام 1968، التي ظهرت فيها اجتهادات منظري الحركات الجماهيرية، هذا بدون إغفال التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد إلى كل من هيغل وكانط وماركس وغرامشي، فضلا عن نتاجات منظري السلوكات الجماعية المتأثرة ببارسونز.

– الثانية وتمتد لأكثر من عشرين عاما (1968 – 1989) فقد شهدت هذه الفترة ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة متمثلة بصعود الحركات الطلابية في أوربا وحركات السود في الولايات المتحدة المطالبة بحقوقها، وغيرها من الحركات مثل الحركات النسائية والحقوقية والبيئية، والتي دفعت الباحثين إلى الاهتمام بزوايا جديدة ودوائر أوسع من الاهتمام وظهور نظريات جديدة.

وكانت حركة الشباب في أوربا عام 1968 قد شكلت بداية لمرحلة جديدة طرحت فيها لأول مرة مطالب سياسية لم يستطع احد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية، أو اليمينية التقليدية رغم الطابع اليساري العام لها، ورغم أن بعض مؤسسيها كانوا من أصول يسارية أو على علاقة باليسار.

وبعد ذلك انتقلت هذه الظاهرة إلى بلدان "العالم الثالث" وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة، وأخيرا انتشرت هذه الحركات وترسخت جذورها على نحو ملحوظ في آسيا ثم تنامت لاحقا في المنطقة العربية واللافت للنظر ان الحركات الاجتماعية الجديدة في طبعتها الآسيوية واللاتينية ولدت وتحركت في اطر وسياقات جديدة حيث تأسست في خضم حركة مطلبية اقتصادية، أو مهنية مباشرة للتعبير عن مطالب بعض الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في تحقيق هذه المطالب الاقتصادية.

- الثالثة وتتعلق بالفترة الزمنية الممتدة من 1989 والى الآن وقد عرفت تطويرا للمقاربات النظرية بهدف فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية، وارتباطا بعولمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية اكتسبت الحركات الاجتماعية أبعادا جديدة بظهور أنماط وأساليب وأنواع جديدة منها تلك المناهضة للعولمة والنيوليبرالية.

واللافت أن هذه الحركات، سواء في طبعتها الأوربية أو في طبعاتها التالية في العالم النامي (المطلبية الاقتصادية) ناضلت من اجل تحقيق مطالبها بعيدا عن اطر الأحزاب والنقابات التقليدية رغم قوة الأحزاب والنقابات في العديد من هذه البلدان.

ويمكن القول أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة التي تتبنى بصفة عامة مطالب اقتصادية واجتماعية تندرج في مجموعتين:

الأولى: تتبنى مطالب اقتصادية أو مهنية لفئات اجتماعية جديدة بعضها لم يعرف طريقه إلى التنظيم النقابي أو الاجتماعي من قبل، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الفئات في معظمها فئات مهمشة (التي تعيش في العشوائيات البائسة على أطراف المدن، يطحنها الفقر والجهل والمرض) اعتادت قوى اليمين –وبالذات قوى اليمين الفاشي– أن تستخدمها فيما أهملتها بعض قوى اليسار.

الثانية: وتتبنى مطالب اقتصادية أو مهنية لمجموعات سكانية لا تندرج ضمن إطار فئة اجتماعية واحدة من حيث التقسيم الاجتماعي للعمل.

بالرغم من الحضور القوي الذي باتت تسجله الحركات الاجتماعية في مختلف الأنساق الاجتماعية والسياسية، فان إيجاد مفهوم دقيق ومحدد لها، ما زال بعيدا، فما زال تعريف هذه الحركات يثير الكثير من الاختلافات، تبعا لتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية، إلا أن الاختلاف لا يبدو محتدما حول تحديد خصائصها المحتملة.

ولهذا فانه وعلى الرغم من كثرة تعريفات مفهوم الحركات الاجتماعية، إلا أن الباحث يواجه جملة من الصعوبات عند التصدي لتعريف هذه الحركات وتحديد خصائصها وأنماطها، ويعود ذلك إلى جملة أسباب من بينها:

– تنوع هذه الحركات واختلاف أدوارها وتداعياتها.

- تعدد الاتجاهات النظرية القائمة على دراستها، الأمر الذي يخلق صعوبة في التعميم بشأنها.

إن التباس المفهوم يثير من ناحية ثانية إشكالية أخرى على مستوى القراءة والنمذجة؛ ففي أي سياق يمكن تفكيك الحركات الاجتماعية، ووفق أي منظور أو توجه سياسي أو إيديولوجي يمكن تحليلها، خصوصا وان التراكم المعرفي لم يسلم كثيرا من ثقل الايديولوجيا؛ فالحركات الاجتماعية ظلت لزمن بعيد أسيرة فهم متأثر برهانات الصراع الذي كان دائرا بين المعسكرين الشرقي والغربي في حينه، بما يفيد في إنتاج قراءات ماركسية أكثر انتصارا للحركات الاجتماعية، باعتبارها صراعا طبقيا وجسرا نحو التغيير، وأخرى رأسمالية لا ترى في هذه الحركات سوى "عدو احتياطي" يتوجب التخلص منه في اقرب فرصة تتيحها شروط التاريخ.

وإذ لا يتسع المكان هنا لخوض سجال حول التعاريف، وهي كثيرة، غير انه يمكن القول أن أغلبها تؤكد أن الأمر متصل بجملة من القضايا من بينها:

- جهود جماعية مقصودة لأفراد ذوي أهداف محددة يسعون إلى تحقيقها بمقاربة جماعية.
- كما أن الأمر يتصل أيضا بوجود معايير مقبولة اجتماعيا، ومن الممكن أن يتحقق في صددها نوع من الإجماع في شكل تضامن وتأييد مطلق أو تعاطف نسبي.
- كما تتميز الحركات الاجتماعية في غالبيتها بالإرادة الواعية للأعضاء، على اعتبار أن التغيير يفترض بداهة درجة معينة من الوعي بالحاجات والمطالب.
- وجود حد ادني من التنظيم كخاصية مميزة للحركة الاجتماعية.
- طبيعة العمل الجماعي والأهداف آو الادعاءات الموجهة نحو التغيير.
- درجة المؤسسية والتنظيم في العمل الجماعي.
- معيار الاستمرارية في الحركة.

2- الركائز التي يستند عليها تعريف (الحركات الاجتماعية)

- تكوينها: هي جماعة من الناس تحظى بحد أدنى من التنظيم ابتداء من مستوى محدود وضيق من التنظيم (غير الرسمي) حتى مستوى مؤسسي قوي ومحكم له أجهزته وجماعاته التضامنية.
- خصائصها: تتميز في الغالب بالتغيير الاجتماعي، وبوجود بناء فكري متميز، مقابل ذلك تتسم بوجود بناء تنظيمي ضعيف، أو شبه تنظيم يقود أعضائها وأنها تعمل خارج الأطر المؤسسية، ومن جانب آخر تتميز هذه الحركات بوجود تضامن داخلي قوي ما بين أعضائها والقادة، وتغلفه قوة الولاء الذي يشعر به المشاركون في الحركة باتجاه الأهداف التي تسعى إليها.

- شروط تواجدها: توافر عوامل رئيسية تتمثل في الوعي والإيمان بين الأعضاء، حيث أن الانتماء للحركة يحقق لأعضائها الاستقرار والمكانة الاجتماعية المفقودة، يضاف إلى ذلك، وجود عدد من الرموز والمقولات الفكرية والمعتقدات التي تجمع الأعضاء حولها.
- أهدافها كعمل جماعي، تستهدف الحركة الاجتماعية إحداث تغيير اجتماعي أو سياسي باتجاه ما.
- أساليبها وآلياتها تتنوع الأساليب التي تستخدمها الحركة لتحقيق أهدافها، كإقامة شبكة من التحالفات، واستخدام التكتيكات النضالية من قبيل المظاهرات والاحتجاجات والأعمال الرمزية، واستخدام سبل التأثير والضغط السياسي لتحقيق مطالبها، وقد تتعدى الحركة الأساليب السلمية إلى الوسائل العنيفة، كما قد تلجأ إلى الوسائل السلبية كالانسحاب.

3- المفاهيم المرتبطة بالحركات الاجتماعية:

أ- الثورة:

الثورة هي أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي تشمل الأوضاع والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعملية التغيير إلى تتبع الوسائل المعتمدة في النظام الدستوري القديم للدولة وتكون جذرية وشاملة, تؤدي إلى انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد ويفترض أن يكون تقدمي قياسا بسابقه, ويترتب على نجاح الثورة سقوط الدستور وانهيار النظام الحكومي القائم ولكن التي تمس شخصية الدولة ومؤسساتها في مختلف المجالات, والتي تؤدي إلى إنهاء العمل بالتشريعات السابقة عليها بطريقة فوضوية, وخاصة الإيجابية منها وذات الصلة بالحياة العامة, فليست كل ما في النظام القديم هو بالي ويستحق السحق والإبادة, فهذا نوع من السلوك التدميري للدولة برمتها وإعاقتها من العمل مجددا، والثورة كذلك هي :"الإطاحة بالنظام السياسي والاقتصادي السائد الذي يقوم على الاستغلال، إنها تعني بناء نظام جديد يرفع إلى أعلى مستوى رخاء القسم الأعظم من الجماهير، والذي ينتج أقصى قدر من حقوق الإنسان: والحرية التي تستبدل أخلاق السادة الكنسية والدولة بأخرى تقوم على الحرية والمساواة والتضامن"، وتختلف الرؤى لمفهوم الثورة بسبب تنوع الفهم للمصطلح وتنوع إقترابات المفكرين منه، كل حسب أيديولوجيته وحسب اختصاصه، فنجد من يستخدمه للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحيانا بصورة عنيفة، كما يستخدم المصطلح للتعبير عن تغييرات جذرية في مجالات غير سياسية كالعلم والفن والثقافة لأن الثورة تعني التغيير، واستخدم مفهوم الثورة بالمعنى السياسي في أواخر القرون الوسطى، كما يستخدم في علم الاجتماع السياسي للإشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغييرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية، وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها: "التغييرات الجذرية في بنى مؤسسات المجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع

مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية (سريعة أو بطيئة تدريجية).

ب– الانتفاضة:

خلال فترة انتشار مصطلح الانتفاضة عالميا واستخدامه من قبل الساسة والمفكرين والباحثين ورجال الإعلام وعامة الناس، وهي فترة زمنية محدودة منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، لم تمكننا من الحصول على تعريف متكامل لمفهوم الانتفاضة، تتحدد من خلاله أبعاد المفهوم وأهم المتغيرات والمؤشرات الدالة عليه والمرتبطة به، وإن كان هناك بعض الكتابات التي يمكن أن يستخلص منها دلالة تعريف لهذا المفهوم، لكنها بأي حال من الأحوال لم تصل إلى مستوى التعريف المتكامل، وهي أقرب إلى فهم معنى الانتفاضة منه إلى تعريفها.

ومن الضروري الإشارة إلى أن الفترة الزمنية المحدودة التي شهدت انتشار الاصطلاح وتداوله بين الناس محليا وإقليميا ودوليا لا تقف حاجزا أمام تناول الفترة التي سبقتها، وتفسير ذلك ببساطة مرده إلى وجود فرق بين اصطلاح الانتفاضة والظاهرة الانتفاضية، فإن كان الاصطلاح حديثا، فلا يشترط أن يكون بروز الظاهرة حديثا، لأن الظواهر الاجتماعية، ومنها الظاهرة الانتفاضية، قديمة قدم المجتمع الإنساني نفسه، حتى ولو لم يكتشفها الإنسان مبكرا، ولذلك إذا كان استخدام الباحثين لمفهوم الانتفاضة حديثا ارتبط بما يجري على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي، فإن ذلك لا ينفي استخدامه وكذلك تطبيقه على فترات سبقت ذلك إذا كان المحتوى الفكري للمفهوم الذي هو موضوع هذا المبحث ينطبق على ما حدث في فترات سابقة على الفترة التي ساد فيها الاصطلاح وكثر تداوله بين الناس، وعليه فلا ضير من دراستها في هذا السياق أخذا بمبدأ توظيف المحتوى الفكري للمفهوم، دون اشتراط تداوله المسبق بين الباحثين كمفهوم أو بين الناس كاصطلاح.

تأسيسا على ما سبق، وباعتبار الانتفاضة ظاهرة إنسانية عرفتها كافة المجتمعات البشرية التي تعرضت للظلم والعدوان الأمر الذي يجعلها ظاهرة مجردة من عاملي الزمان والمكان، وبصرف النظر عن المسميات والألفاظ المستخدمة في كل عصر لكنها تعبر عن محتوى فكري واحد،تعرف_الانتفاضة على أنها: "مقاومة شعبية مستمرة ومواجهة حضارية شاملة إما بالوسائل المدنية أو بالوسائل العنيفة أو بكليهما، تجمع بين التصاعد والخبو؛ من جماعة إنسانية أو أفراد؛ لظلم أو فساد أو منكر أو تخلف أو تبعية أو وهن؛ وقع عليهم من قوة داخلية مستبدة، تعمل لصالح أهوائها وبقائها في السلطة؛ أو من قوة قمع خارجية استعمارية أكثر قوة، تهيمن على مصير هذه الجماعة أو هؤلاء الأفراد، فتسعى إلى سلب إرادتهم وطمس هويتهم واستغلال أرضهم ونهب ثرواتهم أو النيل من مقدساتهم، أو إبادتهم واستبدالهم بجماعة أخرى؛ لكن هذه الجماعة وهؤلاء الأفراد ينجحون في التخلص منهما والتحرر بقوة إرادتهم وتضحياتهم وصبرهم.

يكشف هذا التعريف، المتسع لأسباب مهمة ترتبط بالحرص على عملية النهوض، عن أبعاد مفهوم الانتفاضة وعناصر بنائه الفكري، التي تجعل من الانتفاضة ظاهرة إنسانية حضارية تسعى لتحقيق أهداف نبيلة لمصلحة المجتمع البشري، وهي وفق هذا التعريف تأتي مرادفة لمفهوم المقاومة بشكليها العنيف أو المدني أو بكليهما، متجلية في نموذجين: نموذج مواجهة السلطة المستبدة الفاسدة، ونموذج مواجهة الاستعمار.

ويعكس التعريف فعلا ورد فعل بين طرفين، هما الجماعة الإنسانية (شعب، مجتمع، أفراد)، والقوة الداخلية الظالمة في النموذج الأول، والجماعة الإنسانية والقوة الخارجية المستعمرة في النموذج الثاني، فتكون الانتفاضة ردة فعل على الفعل الاستبدادي أو الفعل الاستعماري، الأمر الذي يجعل منها حركة اجتماعية وسياسية تسعى إلى التغيير والتخلص من الظلم والفساد والمنكر والتخلف والضعف الذي حل بالمجتمع، عبر مواجهة حضارية شاملة مع الاستبداد والاستعمار وإعادة بناء المجتمع على أسس جديدة تكفل المصالح العامة.

وقد عبر عنها البعض، كما ذكرنا من قبل، بمصطلح الانتفاضة الموازية في إشارة للتخلص من المحسوبية والفساد والانغلاق وإصلاح جوانب الحياة العامة والإدارية كمقدمة نحو النجاح، ويشير ورود العنصر الفردي في التعريف وتكراره ثلاث مرات، ولو بصيغة الجمع وليس المفرد، إلى جانب غاية في الأهمية يجعل من الانتفاضة ظاهرة اجتماعية فردية أيضا وليست ظاهرة جماعية فقط، وهنا يثور الحديث عن دور العنصر القيادي في العمل الانتفاضي من ناحية ودور الفرد في المجتمع من ناحية أخرى.

وتتصف الانتفاضة، وفقا لهذا التعريف، بالشمولية والاستمرارية المرتبطة بتحقيق الأهداف والجمع بين التصاعد حينا والخبو حينا آخر، كي لا ترهق الجماعة لأنها ذات إمكانيات محدودة مقارنة بقوة الطرف الأخر الفائقة. فتلتقط أنفاسها وتستعيد قواها لتتصاعد من جديد مستخدمة أساليب أخرى، فلا تتوقف إلا بزوال الاستبداد أو الاستعمار، ويجعل التعريف من الانتفاضة ظاهرة حضارية تسعى إلى تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية في النظام السياسي، وإلى بناء المجتمع وحل مشاكله المستعصية، ومن ناحية أخرى تدعو الانتفاضة إلى بناء القوة بمعناها الحضاري الشامل لمواجهة المستبد إلى أن يتم التخلص منه ومن نظامه وأعوانه، ولمواجهة العدو إلى أن يتم التحرر منه استنادا إلى قوة الإرادة والصمود والتضحيات.

جـ- الحركات الاحتجاجية:

قدمت الكثير من النظريات تعريفات مختلفة للحركات الاحتجاجية ودوافع ظهورها، فربطت الكثير منها نشأة الحركات الاحتجاجية بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تسود مجتمع معين، ولعل التعريف الشامل التي خلصت إليه هذه النظريات للحركات الاحتجاجية على أنها:"مجموعات من الأفراد ذوي توجهات اجتماعية وسياسية وثقافيه معينه (عمالية، ونقابية، وحزبية، وعشائرية، ومستقلة)، تلعب دورا في المجتمع في بناء وصياغة فلسفه سياسية واقتصادية

واجتماعية، من خلال ممارسة ضغوطات مطلبيه على دوائر صنع القرار، وتحقق واقعاً من الحوار والمشاركة الفعالة بين مختلف عناصر النظام السياسي في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع".